إلى جانب 6 ملايين دولار لإصلاح محطات الكهرباء المتضررة

«بيت التمويل» يسهم بـ 13 مليون دولار لدعم صندوق الكويت للاستجابة الطارئة

حمد المرزوق: البنك يواصل المساهمة في المبادرات التي تعزز الأمن والاستقرار وتدعم التنمية المستدامة

المبادرة رؤية استباقية لتعزيز الجاهزية وتوفير إطار مؤسسي مستدام لتوجيه الموارد نحو الأولويات الإستراتيجية

شريك فاعل في المبادرات الوطنية التي تسهم في تعزيز جاهزية الدولة وقدرتها على مواجهة التحديات

حمد المرزوق

أعلنت مجموعة بيت التمويل الكويتي عن دعمها للمبادرة الوطنية التي أطلقها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لإنشاء «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة»، عبر مساهمة مالية بقيمة 13 مليون دولار، وكذلك طلب المساهمة بمبلغ اضافي بقيمة 6 ملايين دولار لإصلاح محطات الكهرباء المتضررة، تأكيدا على التزامها بمسؤوليتها الوطنية والمجتمعية ودعما لجهود تعزيز جاهزية الدولة وقدرتها على مواجهة الظروف الاستثنائية وحماية المرافق الحيوية.

وبهذه المناسبة، أكد رئيس مجلس الإدارة في بيت التمويل الكويتي حمد عبدالمحسن المرزوق أن دعم المبادرات الوطنية الاستراتيجية يمثل جزءا أصيلا من رسالة البنك المؤسسية ودوره التنموي، مشيرا إلى مواصلة إسهاماته في المبادرات التي تعزز الأمن والاستقرار وتدعم التنمية المستدامة، انطلاقا من قيم المسؤولية والشراكة المجتمعية والدور الوطني الرائد.

وأعرب المرزوق عن فخر بيت التمويل الكويتي بكونه شريكا فاعلا في المبادرات الوطنية الكبرى التي تسهم في تعزيز جاهزية الدولة وقدرتها على مواجهة مختلف التحديات والمتغيرات، مبينا ان المساهمة بـ 13 مليون دولار لدعم صندوق الكويت للاستجابة الطارئة، و6 ملايين دولار لإصلاح محطات الكهرباء المتضررة يأتي انطلاقا من إيمان البنك بأهمية الصندوق كإطار مؤسسي مستدام لتوجيه الموارد نحو الأولويات الاستراتيجية، بما يعزز كفاءة الاستجابة للطوارئ واستدامة الخدمات الأساسية، لافتا إلى أن البنك ملتزم بدوره الوطني تجاه الدولة خصوصا في الظروف الاستثنائية.

وأكد المرزوق حرص بيت التمويل الكويتي على مواصلة دعم المبادرات والمشاريع الوطنية ذات الأثر الاستراتيجي، بما يعزز التكامل بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص ويسهم في خدمة المصلحة الوطنية ودعم مسيرة التنمية المستدامة في الكويت. وأنشئ صندوق الكويت للاستجابة الطارئة بقرار من مجلس الوزراء، ويديره الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية برأسمال أولي قدره 100 مليون دولار أميركي، بهدف تعزيز الجاهزية الوطنية ودعم قدرة الدولة على مواجهة الظروف والتحديات الاستثنائية. ويعمل الصندوق على حشد وتوجيه الموارد المالية نحو المشروعات والبرامج ذات الأولوية، لاسيما إعادة تأهيل المرافق المتضررة ودعم الجهود الوطنية لمعالجة آثار الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية والمرافق الحيوية في دولة الكويت.

مساهمات إستراتيجية

يمتلك بيت التمويل الكويتي سجلا بارزا في دعم المبادرات الوطنية والمجتمعية. ومن أبرز مساهماته:

- المساهمة بمبلغ 15 مليون دينار لبناء وتجهيز مركز أمراض وأبحاث القلب في مستشفى مبارك الكبير.
- إنشاء مستشفى علاج الإدمان وافتتاح الجناح العاشر فيه، بتكلفة إجمالية بلغت 4,5 ملايين دينار.
- المساهمة بمبلغ 8 ملايين دينار لإعادة إعمار المنطقة المتضررة من حريق سوق المباركية.
- المساهمة بمبلغ 20 مليون دينار لإنشاء 15 مركز إسعاف دعما للمنظومة الصحية.
- إطلاق مبادرة استراتيجية بالتعاون مع وزارة العدل لسداد مديونيات الغارمين، حيث أسهم البنك بأكثر من 61 مليون دينار منذ عام 2019.
- المساهمة في صندوق دعم الجهود الحكومية لمواجهة جائحة كورونا بمبلغ 10 ملايين دينار، إضافة إلى مساهمة مستقلة أخرى.

انطلاقا من مسؤوليتها الاجتماعية ودورها كشريك فاعل في دعم المبادرات الوطنية

شركة عبدالله الحمد الصقر وإخوانه تسهم في «الاستجابة الطارئة» بـ 3 ملايين دولار

أعلنت شركة عبدالله الحمد الصقر وإخوانه مساهمتها بمبلغ 3 ملايين دولار أميركي في صندوق الكويت للاستجابة الطارئة، الذي يديره الصندوق الكويتي للتنمية، وذلك تأكيدا على التزامها الوطني ودعمها للجهود الرامية إلى تعزيز جاهزية دولة الكويت وقدرتها على مواجهة التحديات والظروف الاستثنائية.

وأكدت شركة عبدالله الحمد الصقر وإخوانه أن هذه المساهمة تأتي انطلاقا من مسؤوليتها الاجتماعية ودورها كشريك فاعل في دعم المبادرات الوطنية ذات الأثر الاستراتيجي، مشيرة إلى أهمية تضافر جهود القطاعين العام والخاص لتعزيز جاهزية الدولة للتعامل مع مختلف حالات الطوارئ والأزمات.

كما أعربت الشركة عن اعتزازها بالمساهمة في هذا الصندوق الوطني، الذي يجسد رؤية الكويت في ترسيخ منظومة متكاملة للاستجابة السريعة والفاعلة للظروف الاستثنائية، بما يسهم في حماية المجتمع ودعم مسيرة التنمية المستدامة.

عبدالله الحمد الصقر واخوانه
A.H. ALSAGAR & BROTHERS

1,187 مليار دينار صافي التسهيلات الائتمانية من البنوك خلال الفترة من يناير حتى نهاية يونيو 2026

27,9 مليار دينار إنفاق المواطنين والمقيمين خلال النصف الأول

علي إبراهيم

أظهرت أحدث البيانات الصادرة عن بنك الكويت المركزي استمرار قوة الإنفاق الاستهلاكي في الكويت خلال النصف الأول من عام 2026، رغم التطورات والأحداث الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة خلال الفترة، إذ بلغ إجمالي إنفاق المواطنين والمقيمين عبر وسائل الدفع المختلفة نحو 27,92 مليار دينار، في مؤشر يعكس متانة النشاط الاقتصادي واستمرار ثقة المستهلكين، إلى جانب تنامي الاعتماد على قنوات الدفع الإلكترونية.

واستحوذت عمليات الشراء المباشر عبر أجهزة نقاط البيع داخل الكويت وخارجها على الحصة الأكبر من إجمالي الإنفاق، إذ بلغت قيمتها 9,46 مليارات دينار، بما يمثل نحو 33,9٪ من إجمالي الإنفاق خلال أول ستة أشهر من العام، وهو ما يعكس استمرار النشاط التجاري وحركة الاستهلاك في مختلف القطاعات، إضافة إلى توسع استخدام البطاقات المصرفية في عمليات الشراء اليومية.

وجاء الإنفاق عبر المواقع الإلكترونية في المرتبة الثانية بقيمة بلغت 8,53 مليارات دينار، مستحوذا على نحو 30,6٪ من إجمالي الإنفاق، الأمر الذي يؤكد مواصلة التجارة الإلكترونية ترسيخ مكانتها كأحد أبرز قنوات الإنفاق في الكويت، مدعومة بارتفاع الاعتماد على الخدمات الرقمية وتنوع المنصات الإلكترونية المحلية والعالمية.

أما التحويلات الفورية عبر خدمة «ومض»، فقد سجلت نموا لافتا، إذ بلغت قيمتها 5,55 مليارات دينار خلال النصف الأول من العام، بما يعادل نحو 19,9٪ من إجمالي الإنفاق، وهو ما يعكس تزايد استخدام حلول الدفع والتحويل الفوري بين الأفراد والشركات، وتنامي الثقة في البنية التحتية الرقمية للقطاع المصرفي.

في المقابل، بلغت قيمة السحوبات النقدية عبر أجهزة السحب الآلي نحو 4,36 مليارات دينار، لتشكل ما يقارب 15,6٪ من إجمالي الإنفاق، وهو ما يعكس استمرار تراجع الاعتماد النسبي على النقد مقارنة بوسائل الدفع الإلكترونية، في ظل التحول المتواصل نحو مجتمع أقل اعتمادا على التعاملات النقدية.

وتشير هذه المؤشرات إلى أن النشاط الاستهلاكي في الكويت حافظ على زخمه خلال النصف الأول من عام 2026، رغم حالة عدم اليقين التي صاحبت الأحداث الجيوسياسية في المنطقة، حيث واصل المستهلكون الإنفاق بمستويات قوية، بينما استمرت القنوات الرقمية في تعزيز حصتها من إجمالي المدفوعات، بما يعكس مرونة الاقتصاد الكويتي وكفاءة البنية التحتية للمدفوعات الإلكترونية، وقدرة القطاع المصرفي على توفير حلول دفع متنوعة وآمنة تلبي احتياجات الأفراد والشركات في مختلف الظروف.

وارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمقيمين وغير المقيمين خلال النصف الأول من عام 2026 بنسبة 1,86٪، وبقيمة 1,187 مليار دينار، لتصل إلى 64,9 مليار دينار بنهاية يونيو الماضي، مقارنة بـ63,74 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2025، بما يعكس استمرار النشاط الائتماني في القطاع المصرفي وتواصل البنوك في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية. وسجلت القروض الإسكانية نموا ملحوظا خلال أول ستة أشهر من العام، إذ ارتفعت بنسبة 2,37٪ وبقيمة 410,8 ملايين دينار، لتصل إلى 17,68 مليار دينار بنهاية يونيو 2026، مقارنة بـ17,27 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2025. وتتمثل هذه القروض في تسهيلات شخصية طويلة الأجل لا تتجاوز مدتها 15 عاما، وتمنح بغرض شراء أو بناء أو ترميم السكن الخاص، وهو ما يعكس استمرار الطلب على التمويل السكني. في المقابل، تراجعت القروض الاستهلاكية بنسبة 1,7٪ خلال الفترة نفسها، بانخفاض بلغت قيمته 36 مليون دينار، لتصل إلى 2,04 مليار دينار بنهاية يونيو، مقارنة بـ2,07 مليار دينار في نهاية ديسمبر الماضي. وتعرف هذه القروض بأنها تسهيلات شخصية متوسطة الأجل لا تتجاوز مدتها خمس سنوات، وتخصص لتمويل الاحتياجات الشخصية والاستهلاكية، بما قد يشير إلى توجه شريحة من العملاء نحو ترشيد الاقتراض الاستهلاكي أو تفضيل التمويل طويل الأجل. وارتفع إجمالي ودائع المقيمين وغير المقيمين خلال النصف الأول من عام 2026 بنسبة 5,29٪، وبقيمة 3,135 مليارات دينار، ليصل إلى 62,29 مليار دينار بنهاية يونيو، مقارنة بـ59,15 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2025، وهو ما يعكس استمرار قوة قاعدة الودائع لدى القطاع المصرفي.

وجاءت الزيادة مدفوعة بارتفاع ودائع الحكومة بنسبة 41,29٪، وبقيمة 1,726 مليار دينار، لتصل إلى 5,9 مليارات دينار بنهاية يونيو، مقارنة بـ4,18 مليارات دينار في نهاية ديسمبر 2025، كما ارتفعت ودائع المؤسسات العامة بنسبة 9,4٪، وبقيمة 923,2 مليون دينار، لتبلغ 10,73 مليارات دينار، مقارنة بـ9,8 مليارات دينار بنهاية العام الماضي. كما واصل القطاع الخاص تعزيز ودائعه لدى البنوك، إذ ارتفعت بنسبة 1,07٪ وبقيمة 485 مليون دينار، لتصل إلى 45,6 مليار دينار بنهاية يونيو 2026، مقارنة بـ45,16 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2025. وأظهرت البيانات أن ودائع القطاع الخاص بالدينار الكويتي ارتفعت بنسبة 0,76٪ وبقيمة 299,4 مليون دينار، لتبلغ 39,34 مليار دينار بنهاية يونيو، مقارنة بـ39,05 مليار دينار في نهاية ديسمبر الماضي، فيما ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية بنسبة 3,03٪ وبقيمة 185,6 مليون دينار، لتصل إلى 6,3 مليارات دينار، مقارنة بـ6,11 مليارات دينار في نهاية عام 2025. وتعكس هذه المؤشرات استمرار متانة الجهاز المصرفي الكويتي، مدعوما بنمو الودائع بوتيرة تفوق نمو التسهيلات الائتمانية، الأمر الذي يعزز مستويات السيولة لدى البنوك ويوفر مساحة أكبر لمواصلة تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة خلال الفترة المقبلة.